

كما لو وجد الثوب ثم جاز به مقصورا بعد مجرده حلاصه في الرصل
لو هلك الثوب عند التصار بعد فراغه من العمل لا اجر له ان لم
يسلم العين فلا يضمن ان هلك بل فعل عند الامام كاجبر
وحدويه يتي وعندها يضمن صيانة لاسوال الناس وبه افني
جماعة ثم عندها يتخير المالك ضمنه مقصورا واعطاه الاخر
او غير مقصور ولا اجر له فلو هلك بفعله كدقه وعصره ضمن
وفاقا بخلاف فصار دحمام كما سياتي فابده جليد حلي
ان ابا يوسف صرفه رضاشد بديافاره استانه الامام
ابوصيفة وقال كنت اؤمك بعدى للمسلمين ولين اصب
لموتين علم كثير فلما برى اعجب بنفسه وعقد محلا مستقلا
فارسل اليه الامام رجلا وعلمه ضمن سايل ليا له
عنها الاولي فصار محمد الثوب ثم جاز به مقصورا هل يستحق
الاجرام لا فاجاب سي يستحق فقال له الرجل اضطات
فقال لا يستحق فقال اضطات ثم قال الرجل ان كانت الضفارة
قبل المحمود استحق والاضفلا الثانية هل الدحول في الصلاة
ببعض اوبسته فقال ابو يوسف بوض فخطاه فقال بسته
خطاه فقيل ابو يوسف فقال الرجل هما اذ التكبير فرض
ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في قدر علي النار
ففيه سرفه وهم هل يوطان ام لا فقد سي يوطل خطاه فقال
لا يوطل خطاه فقال الرجل ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط
الظير يسل ثلاثا ويوطل وترمي المرتبة كذا لا يرمي الكل الرابعة
سلك له زوجة زينة ماتت وهي حامل منه تدفن في ابي
المتابر قال في متابر المسلمين خطاه فقال في متابر الذين
خطاه فقيل سي فقال الرجل في متابر ايموره لكن يجوز
وضهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد اليها قبل ان الولد

في البطن يكون وجهه الي ظهره الحياسته امر ولد الرجل تزوجت
بغير ان سواها فأت المولى هل يجب العدة من المولى فقال
سي يجب فخطاه فقال الرجل ان كان الزميج دخل بها لا يجب والا
يجب فعلم سي تقصيره فادالي الامام فقال له الامام زيدت
قيل ان تحصر ما جابلك الاستئلة القصار بما نال من
رجل يتكلم في دين الله ويعتدله مجل الا يضمن سئلة
في الاجارة ثم قال الامام من ظن انه يستغنى عن التعلم فليكن
علي نفسه كذا في الاشياء والنظار بل ان يجزم صمانا الصباغ
دفع الي صباغ ابريسا ليصنفه بكذا ثم قال لا تصنم ورده
علي فلم يرده فذلك لا يضمن ان استاجر لا يمكن من فسخ
الاجارة بلارضنا صاحب الاجارة فبقي حكم العقد بعد من الاستاجر
ومن حكم هذا العين كون العين امارة عند الاجرة فلا يضمن
الا بتقصير ولو لم يوجد كذا قال صاحب جامع المصولين
اقول هذا عذر وهو نقص مال بالاجر فله الفسخ كما
سياتي بعد سطرين فالوجه ان يعلل بان الفسخ بعد لا يجمع
بلارضنا وقضا في الاصح ولم يوجد فبقي العقد علي الاصح
كما في كل فعل هو سبب نقص المال او تلفه فهو عند الفسخ
كالواستاجر ليقض ثوبه او ليخطط او ليقطع او يبي سنا
او يزرع ارضه ثم يدم له فسخه والحمام غير علي العمل ان يكتنه
ايضا العمل بلارضن ليقطعه واما الاستاجر فلا يبر ان يسلم
للمحامي قتل اراد اخذ ثوبه من الصباغ او التصار قبل تمام
العمل محاسن الاجر ليس له ذلك ان العقد لازم فلما
ينفذ احدها فسخه ثم دفع ثوبا للعمل الي قصار او صباغ
او غير ذلكي الساج محمد الاجر الاخذ وعلقه ثم افتر وجا
به محولا فلو عمل قبل مجرده فله الاجر ولو عمل بعده ففي القصار

Copyrighting University